

دور المصارف التجارية في تنشيط الأسواق المالية الناشئة

د. مديحة بخوش

جامعة العربي التبسي - تبسة -

الجزائر

الملخص:

كان من نتائج العولمة تنامي الرأسمالية المالية التي أدت إلى تطور في الأسواق المالية في العالم المتقدم، في حين ما تزال الأسواق المالية ناشئة في الدول النامية. وبحثا في الآليات التي يمكن أن تطورها تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء حول دور المصارف التجارية في تنشيط الأسواق المالية الناشئة من خلال ثلاث محاور؛ يعرف الأول بالمصارف التجارية ومختلف وظائفها التقليدية والمعاصرة في حين يتناول الثاني الأسواق المالية الناشئة بالتعريف بها وبخصائصها ومختلف مؤشراتهما. ويتطرق المحور الثالث للطرق التي يمكن بها للمصارف التجارية أن تنشط الأسواق المالية الناشئة وتدعم نموها. وتختتم الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

Abstract

From globalization results the growing of financial capitalism that led to the development in the financial markets in the developed world, while the financial markets are still emerging in developing countries. Researching in mechanisms that might developed the markets, this study is to shed light on the role of commercial banks in the revitalization of emerging financial markets through three axes; the first one known commercial banks and various traditional and contemporary functions while the second deals with emerging financial markets by the definition and there characteristics and there various indicators. The third axis deals the ways by which commercial banks that are active emerging financial markets and support its growth. The study ends with conclusion includes the most important results and recommendations related to the subject.

مقدمة :

تحتل المصارف التجارية منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظمات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من يوم إلى آخر مع التحولات العميقة في المحيط المالي المحلي والدولي حتى أصبح تقدم الاقتصاديات يرتبط بتطور جهازها المصرفي. وقد ترتب على مثل هذه التغيرات، أن أصبح من الضروري أن يضطلع المصرف بأدوار فعالة في تنشيط كافة الأسواق الموجودة في أي اقتصاد خاصة في الدول النامية والسائرة في طريق النمو. وبسيطرة الرأسمالية المالية في هذا العقد أصبحت الأسواق المالية مؤشرا آخر لتطور الدول فحاولت الدول النامية تطوير أسواقها المالية الناشئة لتواكب غيرها في الدول المتقدمة وتحولت إلى وجهة استثمارية وفرص مربحة لكثير من المتعاملين والشركات الأجنبية ويربط القطاع المصرفي بالأسواق المالية الناشئة تبرز فرصة بحثية تطرح الإشكالية الآتية: ما دور القطاع المصرفي في تنشيط الأسواق المالية الناشئة؟ ومن ذلك تطرح الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما المقصود بالمصارف التجارية؟ وما هي أهم وظائفها؟
- ما مفهوم الأسواق المالية الناشئة؟ وما هي خصائصها؟
- ما مؤشرات الأسواق المالية الناشئة؟
- ما هو دور النظام المصرفي في تنشيط الأسواق المالية الناشئة على وجه التحديد؟

وانطلاقا من إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تتجسد أهدافها في مايلي:

- التعريف بكل من المصارف التجارية، وخصائصها.
- التطرق لمختلف وظائف المصارف التجارية سواء التقليدية أو الحديثة.
- التعرض لمفهوم الأسواق المالية الناشئة ومختلف خصائصها ومميزاتها.
- تناول مختلف المؤشرات التي تميز الأسواق المالية الناشئة.
- دراسة السبل التي يمكن أن تساهم من خلالها المصارف التجارية في تنشيط الأسواق المالية الناشئة.

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تحاول التعريف بالأدوار الحيوية التي يمكن أن يساهم بها القطاع المصرفي باعتباره كيانا موجودا في كل دولة في تطوير سوقها المالي خاصة في البلدان النامية وبالتالي تفعيل الأسواق المالية الناشئة بها؛ فلا يمكن إنكار ما

للقطاع المصرفي والمصارف التجارية على وجه التحديد في قيادة حركة التنمية في كل دولة وفي أسواقها خاصة بعد استفحال العولمة المالية وما حملته من فرص وتحديات خاصة للبلدان النامية.

وبغية تحقيق ما سطر من أهداف فسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مايلي:
أولاً: أساسيات حول المصارف التجارية

من المعروف أن النقود هي أداة التعامل في المجتمعات المتحضرة ، وهي محل للعرض والطلب، وتعتبر البنوك في المجتمعات والدول الحديثة وسيط لا يمكن الاستغناء عنه في مقابلة هذا العرض والطلب. و سوف يتم التعريف بها من خلال الآتي:

1: مفهوم المصارف التجارية

جاء في المعجم الوسيط بأن كلمة مصرف في اللغة العربية على وزن (مَفْعَل) أي مكان الصرف لذلك سمي البنك مصرفاً، وقد وردت في القرآن الكريم (ولم يجدوا عنها مصرفاً) أي المكان الذي ينصرفون إليه ويحتمون به، أما في الغرب وردت كلمة (بنك) مشتقة من الكلمة الايطالية (Banca) ومعناها (المائدة) حيث كان اليهود يعملون بالصرافة في منطقة (لمبارديا) الايطالية، وكانوا يضعون الأموال على هذه الموائد ذات الواجهات الزجاجية، وفي حالة إخلال أحدهم بالتزامه تجاه الآخرين يتم تحطيم زجاج مائدته أمام الجميع تحقيقاً له¹.

وقد وردت عدة تعريفات للمصرف منها الكلاسيكية، ومنها الحديثة؛ فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن المصرف هو: "مؤسسة تعمل كوسيط بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى بها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض من أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما"، كما قد ينظر للمصرف على اعتبار أنه: " تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع ويتمشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية". أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر للبنك على أنه: " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية

الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي².

وعرف البنك على أنه نظام إداري مصمم للعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، يقبل في سبيل ذلك مدلات تتمثل في الموارد المتاحة للبنك، وهي الموارد البشرية (العاملين) والمعلوماتية (نظم المعلومات البنكية المختلفة المستعملة في دعم عمليات اتخاذ القرار)، المادية (الآلات، المعدات، الأثاث، المباني، الأراضي، وسائل النقل) والمالية، ويقوم البنك باستخدامها في أنشطة مختلفة وهو ما يعرف بالعملية التحويلية بغرض تقديم مخرجات تتمثل في الخدمات البنكية المتنوعة المقدمة للعملاء.

أما البنوك التجارية فعرفت بأنها: "مؤسسة أو وحدة اقتصادية تتعامل بالنقد من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة، وإعادة استثمارها في شتى نواحي الاستثمار، بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها، والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط"³.

كما عرفت على أنها: "نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع"⁴.

والبنوك التجارية هي: "البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات وشراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل، حيث يسهل تسهيلها دون أية خسارة"⁵.

ومما تقدم يتبين أن المصارف أو البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبالتالي فهي تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إضافة إلى اضطلاعها بعدد من العمليات الأخرى التي تدر عليها بالأرباح والتي تتطور باستمرار حسب متطلبات بيئة الأعمال.

وهناك نظامان رئيسان من المصارف التجارية في العالم⁶:

- نظام البنوك المفردة التي تمارس نشاطها من خلال مركزها الرئيس والذي يمثل الفرع الوحيد لها؛

- نظام البنوك المتفرعة سواء محليا من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها، أو اقليميا من قبل مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك أو عالميا وهي بنوك كبيرة تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.

وعادة البنوك التي تتفرع سواء محليا أو إقليميا أو عالميا تمتلك الفرص الكثيرة لما تتمتع به من مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية في مختلف الدول وذلك لاتساع قاعدته فإذا تعرضت فروعها في دولة معينة إلى ضغوطات على السيولة أو الربحية فيمكن تعويض ذلك من الفروع في الدول الأخرى.

وكما ذكر سابقا، فالبنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية، لذا فهي تتميز بعدد من الخصائص والمميزات التي سيتم إبرازها من خلال العناصر الآتية :

- مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود⁷، وهو نتيجة هامة لتعامل المصارف التجارية بالائتمان أي إعادة إقراض جزء من ودائعها ضمن شروط معينة⁸. فالبنوك التجارية تأخذ عادة شكل شركات مساهمة سواء كانت مملوكة للأفراد أو المشروعات وعادة ما تتدخل الدولة، خاصة في الدول النامية، بمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها سواء بالاشتراك فيها أو تملكها مباشرة أو تأميمها⁹.

- البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصاريف الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال المودعة لديها كحسابات جارية إلى أصحابها عند الطلب وفي أي وقت أثناء تعامل المصرف مع الجمهور وبدون ملاحظة أو حاجة إلى إشعار. بينما لا تتعامل المصارف الأخرى بهذا النوع من الحسابات في العادة، إذ يقتصر تعاملها على الودائع لأجل أو الخاضعة لإشعاره¹⁰.

- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات، وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها. وقد يكون التعدد رأسيا (بنك رئيسي وفروع)، أو أفقيا (جغرافيا) ومع ذلك فالاتجاه نحو التركيز هو الطابع الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية

المعاصرة وهذا التركيز يساهم في خلق وحدات مصرفية ضخمة تقوم بدور احتكاري أو شبه احتكاري، للسيطرة على أسواق النقد والمال والتحكم في التمويل، وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير من توفير النفقات وتنظيم الخدمات بكفاءة وأسعار أقل، وزيادة ثقة الأفراد في المعاملات المصرفية، وزيادة قدرة البنوك في الاقتراض والإقراض، بالإضافة إلى توزيع المخاطر وتقليل احتمالات الإفلاس، وتقوية المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة الأزمات الطارئة ويترتب على ذلك التخلص ولو جزئياً من رقابة البنك المركزي، وفرض أسعار محددة لخدماتها، وخاصة سعر الفائدة لعمليات الإقراض والاقتراض¹¹.

- إن أهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق نقود الودائع، وهي نقود متباينة ومتغيرة وليست نهائية، أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية. وهي عادة ما تختص بقطاع المشروعات والأعمال دون غيره من القطاعات الأخرى¹².

2، وظائف البنوك التجارية

تنقسم وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة:

2-1: وظائف البنوك التجارية التقليدية: هي العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية باستمرار ولا تحتاج إلى تخصيص قدر كبير من الأموال لتمويل عملياتها وهي:

2-1-1: تلقي الودائع من العملاء: يقوم البنك التجاري بتلقي الودائع من عملائه، الأفراد والمشروعات والهيئات، ويقوم العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك بقصد الاحتفاظ بها، وللعميل أن يستخدمها في مدفوعاته، وتسوية معاملاته المادية وفقاً لشروط محددة وعملية الإيداع تسمى بفتح الحساب البنكي وفتح الحساب المصرفي يحقق لكل من العميل والبنك التجاري عدة فوائد فالعميل يهدف إلى الاحتفاظ بودائعه بغية توظيفها، أي جعلها تدر دخلاً دورياً في شكل الفائدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات مصرفية كثيرة أخرى أهمها حيازة شيكات أو دفتر ادخاري أو أي نوع آخر من الدفاتر. كما يستفيد البنك بتوفير موارد مالية يستخدمها في عمليات منح الإئتمان والإقراض، بالإضافة إلى توظيف هذه الودائع في أوجه التوظيف المختلفة.

وتتعدد صور الحسابات البنكية كما يلي:

- الوديعة تحت الطلب أو الحساب الجاري: وفيها يحق للمودع أن يسحب الوديعة، كلها أو جزء منها، في أي وقت يشاء، وهي عادة تكون بدون فائدة، حيث لا يجعل المودع أية فوائد عليها¹³. أي أن المودع يستطيع التصرف في المبالغ المودعة لدى البنك سواء بسحبها أو استردادها مباشرة أو تسديدها لشخص آخر عن طريق سحب شيكات¹⁴.

- الودائع لأجل أو الحسابات الادخارية: وفيها لا يكون للمودع حق سحب الوديعة إلا عند حلول الأجل وفقا للشروط المتفق عليها، وعادة ما تحقق هذه الودائع عائدا لأصحابها، يتمثل في سعر الفائدة، الذي يختلف باختلاف مدة الأجل، فيزيد مع طول الفترة الزمنية ويقل مع قصر الفترة الزمنية للفرض وهناك بعض الودائع التي تجمع بين الصفة الادخارية وإمكانية السحب في أي وقت مثل دفاتر التوفير¹⁵.

2-1-2: منح الائتمان: تمثل عمليات منح الائتمان مرتبة عالية من أعمال البنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بإقراض الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات بمبالغ نقدية لأجل مختلف، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وأنشطتهم و استثماراتهم على أن يلتزموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى دفع الفوائد بصورة دورية بحسب العقد المبرم بينهما، وبطبيعة الحال يقوم البنك بمنح إئتمان لهؤلاء الأشخاص مقابل ضمانات شخصية أو عينية، لضمان حقه في استرداد مبلغ القرض، وتعدد صور وأشكال الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها فيما يلي¹⁶:

- القرض النقدي: هو الشكل العادي لمنح الائتمان حيث يبرم عقد بين، البنك والعميل يتعهد فيه البنك بتقديم الأموال النقدية إلى المقترض مقابل أن يدفع هذا الأخير سعر الفائدة ورد قيمة القرض طبقا للشروط المحددة في العقد، سواء في صورة أقساط دورية، أو عن طريق تسديد قيمة القرض بأكمله عند نهاية المدة المتفق عليها.

- الدفع تحت الحساب: مفاده أن يسمح البنك لعمله أن يصبح حسابه مدينا في حدود مبلغ معين، أي ان البنك يغطي حساب العميل في حدود معينة ولمدة محددة.

- فتح الاعتماد: يقصد به أن يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله بناءً على طلبه ولمصلحته، حيث يتم وضع مبلغ معين من المال، ويحق للعميل السحب من هذا الاعتماد في حدود المبلغ المتفق عليه، سواء تم سحب المبلغ كاملاً أو على دفعات.

2-1-3: خصم الأوراق التجارية: تعد عملية خصم الأوراق التجارية من قبل عمليات الائتمان التي يمنحها البنك لعميله؛ حيث يحق للعميل استيفاء قيمة الورقة التجارية من البنك قبل حلول ميعاد استحقاقها، على أن يحل البنك محل العميل في انتظار ميعاد استحقاقه ليحصل على المبلغ المستحق في الورقة التجارية. ففي عملية الخصم يقوم البنك بتحمل أجل الدين وتحصيل قيمة الورقة التجارية من المدين عند حلول أجلها¹⁷.

2-1-4: تأجير الخزائن للعملاء: تقوم البنوك التجارية بتأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم الثمينة، من مجوهرات ووثائق وأموال، عينة أو نقدية، وأوراق مالية، ويتم ذلك مقابل أجر متفق عليها تدفع عادة سنوياً، وعقد إيجار الخزينة يشمل شرطاً ضمناً مؤداه عدم وضع أشياء غير مشروعة في داخل الخزينة وإلا تعرض الشخص للمساءلة القانونية.

2-1-5: الائتمان لتمويل التجارة الخارجية: يتحقق الائتمان لتمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتماد المستندي؛ حيث يتم فتح اعتماد أو حساب لصالح المصدر أو البائع ويشترط البائع عند توقيع عقد البيع إن يقوم المشتري بإصدار كمبيالة بقيمة المبلغ، على أن يتدخل بنك المشتري (المستورد) سواء بالدفع أو بقبول الكمبيالة في مقابل تسليم مستندات الشراء أو يقوم البنك بفتح اعتماد أي وضع أموال تغطي قيمة البضاعة أو تتجاوزها تحت تصرف البائع. وسواء قام البنك بقبول الكمبيالة أو بفتح اعتماد لصالح البائع فإن ذلك يمثل ضماناً للبائع من خطر إفسار المشتري أو عدم وفائه بقيمة الكمبيالة إذ أن تدخل البنك يضمن للبائع استيفاء الثمن، وللعميل المشتري مطابقة مستندات الصفقة للشروط التي يتطلبها، كما يجنب العميل المشتري تجميد جزء من رأسماله في الفترة ما بين إرسال قيمة البضاعة إلى المصدر إذ اضطر إلى دفع الثمن مقدماً وبين استلام البضاعة وبيعها، فالبنك لا يدفع الثمن إلا عند استلام المستندات.

2-1-6: توظيف المبالغ المودعة: تقوم البنوك التجارية بتوظيف ما لديها من أموال في عمليات مختلفة يسعى من ورائها إلى تحقيق الربح النقدي وتتمثل فيما يلي¹⁸:

- إيداع المبالغ في بنوك أخرى، مقابل فائدة يحصل عليها، سواء في الداخل أو الخارج.
- التعامل في الأوراق المالية، شراء الأسهم والسندات من البورصة، وذلك من أجل الاستفادة من فروق ائتمان هذه الأوراق في الزمان والمكان.
- تأسيس المشروعات الاقتصادية وذلك بشراء أسهم مشروعات عند إنشائها أو عند زيادة رأس مالها بعد الإنشاء.

- الاتجار في العملات النقدية في أسواق الصرف، وتحقيق الربح عن طريق فروق سعر الصرف الذي يشتري به العملة المضارب عليها وسعر الصرف الذي يبيعها به.

2-2: وظائف البنوك التجارية الحديثة: تقدم معظم البنوك التجارية في

الوقت الحالي العديد من الخدمات الحديثة منها ما يأتي:

2-2-1: تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين: لوحظ مؤخرا أن المصارف أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم وينم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل باعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله. ومن أهم هذه الخدمات دراسة الدورة النقدية وعلاقتها بالمركز المالي بالمشروع.

2-2-2: البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد: من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات في العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد، إلا أنه يدفع فوائد كل الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد¹⁹.

2-2-3: عمليات السمسرة: قد يمارس البنك دور السمسار في بورصة الأوراق المالية، ويحصل البنك على عمولة السمسرة بالنسبة لكل عملية من العمليات التي يقوم

بها، كما قد يقوم البنك بإدارة محافظ الأوراق المالية لعملائه، ويتمثل ذلك في قيامه بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العميل ولحسابه.
2-2-4: الخدمات المالية²⁰؛

وبالتالي فالقطاع المصرفي هو أحد الشرايين الفعالة والمساعدة في النمو في أي اقتصاد وتطويره من شأنه تفعيل مختلف مجالات وقطاعات الاقتصاد الوطني في أي دولة.

ثانياً: مفاهيم حول الأسواق المالية الناشئة

1: مفهوم الأسواق المالية الناشئة؛

قبل التعريف بالأسواق المالية الناشئة يجب التعريف بالسوق المالي وفيما يلي عدد من التعاريف المعبرة عن المصطلح:

- "السوق المالي هو الذي يجمع بائعي الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها الجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشروط توفر قنوات اتصال بينها وبين المتعاملين في السوق"²¹.

- "الميكانيكية التي تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المؤسسات المالية التي يضمها السوق، ويتكون سوق المال أساساً من سوق رأس المال وهو السوق الذي يتم فيها التعامل على الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات، أما السوق الآخر فهو سوق النقد والذي يتم فيه التعامل على الأدوات المالية قصيرة الأجل"²².

أما بالنسبة للأسواق المالية الناشئة فلا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف محدد لهذا المصطلح فكل باحث يركز على أحد الخصائص التي تتميز بها هذه الأسواق وفيما يلي عرض لعدد من هذه التعاريف²³ :

- تعريف (Cavusgil, 1987): "هي البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة والتي تمثل فرصاً استثمارية جذابة للشركات الغربية... وهي تتميز بخصائص ملحوظة من حيث الإمكانيات الاقتصادية".

- تعريف (J.D. Arnold & A.J. Quelch, 1998) "الأسواق الناشئة هي دولة تبذل جهداً لتغيير وتحسين اقتصادها بهدف رفع أدائها إلى مستوى الدول الأكثر تقدماً في العالم".

- تعريف (Miller,1998) "...توجد فروق بين الأسواق المالية الناشئة، إلا أن أغلبها متشابهة في قدرتها على النمو في المستقبل. ومن وجود فرص توسيع السوق في المستقبل مع وجود عدة أشكال من المحفزات الاقتصادية (جذب التقنيات الجديدة ، والاستثمار الأجنبي، أو المشاركة في التجارة الخارجية) وهذه المعطيات لا تتوفر إلا في البلدان ذات السياسات المؤدية إلى زيادة النمو".
- وبالتالي فالأسواق المالية الناشئة هي البلدان التي تحقق معدلات نمو متزايدة ولها قوانين وتنظيمات وسياسات قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير السوق المالي بها.
- وتشترك غالبية الأسواق المالية الناشئة في بعض الميزات على الرغم من تباينها فيما يتعلق ببعض المؤشرات منها مايلي²⁴ :
- الحجم الصغير: يعكسه كل من مؤشر رسملة البورصة ومؤشر عدد الشركات المسجلة في السوق وعلى الرغم من تحقيق بعض الأسواق لمعدلات جيدة وارتفاع مؤشراتهما إلى أكثر من تلك المتحققة في الأسواق المتقدمة إلا أنها تبقى متميزة بنوع من التواضع.
- درجة تركيز عالية: تبدو من خلال ملاحظة تقاطع مؤشرات الحجم والتركيز ، أي بدلالة وزن أهم الشركات المسجلة في رسملة البورصة، مما يسمح بعزل البوصلات الناشئة عالية التركيز بالاستثناء الهند وباكستان والبرازيل
- تذبذب كبير في الأسواق الناشئة بالنسبة للأسواق المتقدمة: وتقاس درجة التذبذب بواسطة الانحراف المعياري لعوائد السوق المعينة، وأيضا بمعدل (PER) وهو حاصل قسمة سعر السهم على عائده ، وهذا المعدل مرتفع جدا في الأسواق الناشئة.
- التطور السريع: حيث حققت العديد من البورصات الناشئة معدلات نمو مرتفعة وقد سجل هذا التحسن في إندونيسيا، وتركيا، والبرتغال، واليابان، وفنزويلا، واليونان، والأرجنتين، وماليزيا وهذا راجع في غالب الأحيان إلى الدخول المكثف للشركات المخصص إلى هذه البورصات
- قلة الكفاءة في التنظيم وضعف المنظومة القانونية : إذ تحتاج الأسواق الناشئة إلى إطارات مسيرة كفأة من أجل السير الحسن للعمليات المالية ، بالإضافة إلى

جهاز معلوماتي شفاف فيما يتعلق بالشركات المسجلة، كما لابد من وجود قوانين لحماية المدخرين أو مستثمرين خاصة فيما يتعلق بعمليات تحويل رؤوس الأموال وإعادتها إلى الوطن أو تحويل الأرباح

- ضعف الاستقبال للاستثمارات الأجنبية: فعلى الرغم من تزايد رؤوس الأموال المتجهة نحو البورصات الناشئة من 13 مليار دولار في 1990 إلى 61 مليار في 1993 فهناك دراسات للبنك الدولي توضح أن الحصة الأكبر من رؤوس الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الدولية تتركز فيها بين الدول الصناعية وهذا على الرغم من أن الأسواق الناشئة أكثر مروية وتنوعا

2: مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة:

يمكن النظر إلى هذه المؤشرات من زاويتين: الأولى وتهتم بها البورصات وتتعلق بقياس درجات أدائها انطلاقاً من مقاييس نشاط ونضج السوق المالية، والثانية يهتم بها المستثمرون لمعرفة درجة أداء الأسواق من منطلق استثماري ويرتبط ذلك بالعوائد.

2-1: المؤشرات المرتبطة بنشاط السوق: تتلخص ضمن ثلاث مجموعات هي²⁵:

2-1-1: حجم السوق : ويقاسه مؤشران :

- رسملة السوق: من أهم المؤشرات ، يحسب النسبة بين قيمة الأوراق المالية المسجلة للتداول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والمعنى الاقتصادي لهذا المؤشر أنه يدرس بشكل خاص قدرة الاقتصاد على تعبئة رؤوس الأموال عن طريق السوق المالية. وقد انتقلت رسملة البورصات الناشئة من 146 مليار دولار في 1984 إلى 1900 مليار في 1994 أي تضاعفت 11 مرة مقابل 3 مرات بالنسبة للبلدان المتقدمة خلال نفس الفترة، وبلغت سنة 1997 حوالي 2229.5 مليار دولار، وقد مثلت الأسواق الناشئة في مجملها 9.47% من الرسملة السوقية العالمية في نفس العام.

- عدد الشركات المسجلة : وهو مقياس يعبر أيضاً على حجم السوق ولو أنه يهمل إلى حد ما الاختلافات في قيم هذه الشركات، وتدل الزيادة في هذا المؤشر على تطور الثقافة المالية في هذه السوق وزيادة اعتماد الشركات على التمويل المباشر، ولقد ازداد عدد الشركات المسجلة في الأسواق الناشئة ما بين 1980-1995 بـ 137% ، ويرجع ذلك إلى تطور الثقافة المالية بهذه الأسواق.

2-1-2: السيولة: ويقصد بها سهولة بيع وشراء الأوراق المالية، وهناك

مؤشران:

- معدل التداول: ويقاس التداول المنظم لأسهم الشركات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعكس السيولة بالنسبة للاقتصاد ككل. في الأسواق الناشئة ككل، زاد معدل التداول بحوالي 200.1% من 1990 إلى 1997.

- معدل الدوران: ويحسب بقسمة قيمة إجمالي الأسهم المتداولة على رسملة السوق، وهو في الحقيقة يكمل مقياس رسملة السوق، وهذا من أجل توضيح درجة نشاط السوق، فقد تكون السوق صغيرة من حيث رسملتها ولكن معدل الدوران فيها مرتفع فتتميز بالنشاط (البرازيل)، وقد يكون للسوق أعلى أحجام للرسملة وأعلى معدلات التداول ولكن معدل الدوران فيها ضعيفا (ماليزيا).

2-1-3: التركيز: تقاس درجة تركيز السوق بحساب حصة أكبر عشر شركات

في رسملة السوق أو في قيمة التداول، والمعنى الاقتصادي لهذا المؤشر هو ملاحظة مدى هيمنة الشركات الكبرى على رسملة السوق، وبالتالي مدى تأثير السوق بالتغيرات في قيم أوراق هذه الشركات. باستثناء الهند والباكستان والبرازيل، فإن أغلب الأسواق الناشئة تبدو شديدة التركيز، ففي الوقت الذي لا يتعدى فيه تركيز أسواق اليابان والولايات المتحدة الـ 20%، يصل التركيز في الأسواق الناشئة إلى 60% وتتجاوز هذه النسبة في الأرجنتين، كولومبيا وفنزويلا.

2-2: المؤشرات المرتبطة بالعوائد: يهتم بها المستثمرون لمعرفة درجة أداء

الأسواق من منطلق استثماري، ويرتبط ذلك بالعوائد، وهي معايير اعتمدتها بعض المؤسسات الاستثمارية العالمية لتسهيل عملية الاستثمار على الأسواق المالية، وهناك مؤشران:

2-1-2: المؤشر الاستثماري لمؤسسة التمويل الدولية (IFCI): استخدم في

1988، وهو يظهر المردودية المتوسطة للأسواق لفترة معينة، ويعتمد هذا المؤشر على حساب رسملة عينة كبيرة من الأسهم على عدد معين من الأسواق في الدول النامية.

2-2-2: مؤشر مورغان ستانلي MSCI: يحسبه بنك الاستثمار الأمريكي

مورغان ستانلي، وهو يقيس أداء الأسواق المالية في البلدان النامية بنفس مبدأ المؤشر السابق ولكنه لا يغطي نفس العدد من الأسهم ولا نفس العدد من الأسواق.

ثالثا: القطاع المصرفي وتنشيط الأسواق المالية الناشئة

يساعد القطاع المصرفي الأسواق الناشئة بما يضطلع به من مهام تخدم المتعاملين الشركات على حد سواء وتفضل أداءها من خلال القيام بمايلي²⁶:

1: الصيرفة الاستثمارية: التي تتضمن بدورها ثلاث وظائف تشمل مايلي:

1-1: الإسناد: بتحمل المصارف مخاطر شراء الأوراق المالية ولاسيما الأسهم حديثة الإصدار وهنا تؤمن المصارف للشركات فرصة الحصول على الأموال اللازمة فورا مع تحملها مخاطرة التسويق بدلا عنها.

2-1: التوزيع: تقوم المصارف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة من غير تحملها مخاطر حيازتها لحسابها، وهنا تؤدي المصارف هذا الفعل بحكم الخبرة وما لديها من خبراء واتصالات مع الشركات المالية الوسيطة مما يقلل من تكاليف وصعوبات استيعاب الإصدارات في السوق.

3-1: تقديم المشورة في إصدارات السوق الجديدة: تقدم المصارف المشورة في نوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة من حيث مردودها ومخاطرها ووضع الشركات المصدرة لها، وذلك بفضل ما لديها من معلومات حديثة عن تطورات الطلب والعرض للأموال في السوق المالية.

2: دعمها للتحويل لشركات المساهمة: فللمصارف دور بارز في تحويل ملكية شركات الأشخاص إلى شركات أموال ولا سيما شركات المساهمة التي تعد ركنا من أركان قيام السوق المالي ولا سيما من ناحية طرح أسهمها للاكتتاب الخاص والعام في السوق، وبذلك تقدم المصارف خدمة للسوق المالي تتمثل في توزيع ملكية الأسهم لأكبر عدد ممكن من المساهمين.

3: دعم سياسة الخصوصية: من خلال نشاطين أحدهما استشاري يتمثل بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع العام للخاص وتقييم موجوداتها بما يمكنها من تحديد عدد وقيمة الأسهم المطلوب إصدارها، أما النشاط الثاني فهو تمويلي بشراء الأسهم وإدخالها في محافظها الاستثمارية وقروضها بما يؤدي إلى قيام سوق خاص بتداول أسهم المؤسسات والشركات وتطويره.

4: إسناد القروض المصرفية: بتحويل القروض المصرفية من كونها مباشرة (من المصرف للشركة) إلى أوراق مديونية متنوعة وعلى رأسها السندات.

5: تشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية: يلعب دور الوسيط من خلال التوفيق بين الطلبات والعروض مقابل عمولات تستوفي عن تقديم هذه الخدمات. مع إمكانية تقديم قروض للوسطاء.

كما أن تعدد الفعاليات المصرفية يؤدي دورا رئيسيا في عملية تنشيط الأسواق المالية عامة والناشئة خاصة من خلال العناصر الآتية²⁷:

- يعتبر القطاع المصرفي من أهم وأبرز قطاعات الاقتصاد الوطني ليس فقط لأنه يتفاعل تأثيرا وتأثرا بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن أيضا لأن لهذا القطاع تأثيراته الاجتماعية التي تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات والهيئات المالية وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية.
- القطاعات المصرفية أكثر تطورا وكفاءة وقدرة على التفاعل الإيجابي ومع مختلف التطورات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية والأخذ بأسباب الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي (العولمة).
- تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي يمكن المستثمرين من الحصول على خدمات كاملة وافية في وقت وجيز وفي حدود المعقول من الضوابط والقيود القانونية التي تضمن توجيه الاستثمارات خاصة الأجنبية منها إلى تلك القطاعات التي ترمي الخطة الاقتصادية للدولة إلى تنويعها وزيادة دورها في بناء الاقتصاد الوطني.
- يعد القطاع المصرفي بمثابة المرآة الحقيقية لقلب الأداء الاقتصادي، حيث يعتبر هذا القطاع من أشد القطاعات التي تتجاوب سريعا في اتجاه المتغيرات الاقتصادية وتحاول التكيف معها.
- تؤدي المؤسسات المالية والمصرفية دور الوساطة في السوق كوسيط لصالح الغير وتساعد البنوك بورصة الأوراق المالية من خلال الصفقات التي تتم داخلها وبواسطتها.
- تستطيع البنوك المتخصصة المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات جديدة في السوق الأولية للأوراق المالية أي سوق الإصدار وتتولى في سوق التداول تسويق الأوراق المالية الجديدة.

- مساهمة القطاع المصرفي (تحت إشراف المصرف المركزي) في بورصة الأوراق المالية من خلال إنشاء ما يسمى بصناديق الاستثمار، حيث تقوم بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق سياسة، توجيه الائتمان سواء بتوسيع الانكماش حسب السياسات التي ترغب الدولة في تطبيقها إضافة لتملك هذا الجهاز العديد من الكوادر المالية والمصرفية المؤهلة والملمة بأنواع الأوراق المالية الأمر الذي يمكنها من توجيه عملاتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة وقدرته على ترويج وتسويق الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية.

- القطاع المصرفي يمكنه توجيه عملائه للاستثمار في الأوراق المالية من خلال الائتمان والتسهيلات الممنوحة لهم بشراء الأوراق المالية الأمر الذي يساعد على توسيع قاعدة الملكية المجتمعية للشركات المساهمة والمدرجة بالبورصة وذلك يؤدي بالطبع لتدوير محافظ الأوراق المالية سواء لحساب المستثمرين أو المؤسسة نفسها من خلال شراء الأوراق المالية التي تطرح الاكتتاب العام ولا تتم تغطيتها بالكامل وعندما تقوى الشركة وتبدأ في العمل يكون المستثمرون قد اطمأنوا إلى استقرار هذه الشركة فيزداد الطلب على أسهمها فتتولى هذه المصارف إعادة طرح الأسهم للبيع بالسعر السوقي.

وتتجسد أهمية هذه القطاع المصرفي في الاقتصاديات النامية وحتى المعاصرة في تأدية مهام حيوية تتمثل أهمها فيما يلي²⁸ :

- حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة وكفأه.
- تسهيل تعاملات الأسواق من خلال توفير التمويل والمعلومات المالية والتأمين على مخاطر الأعمال.
- الرقابة على أداء الشركات المساهمة العامة في أسواق رأس المال.
- القطاع المالي المتطور، والذي يمثل في الواقع أساس النظام الاقتصادي، يعمل على تقوية القطاع الحقيقي ويعزز جانب العرض في الاقتصاد الوطني من خلال التعريف بالمشاريع المنتجة من كافة الأحجام وتمويل تأسيسها وتوسيعها، ومن خلال تجميع وتخصيص الموارد المالية طويلة الأجل إلى أكثر الاستثمارات

إنتاجية، وكذلك تمويل فرص جديدة للابتكار والتطور التقني، جنباً إلى جنب مع التمويل التقليدي للإنتاج والتصدير

- من البديهي أن يكون للقطاع المالي أثر على النمو الاقتصادي . فالوظائف التي يقدمها القطاع المالي للاقتصاد تلعب دوراً فاعلاً في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية وتتمثل هذه الوظائف على سبيل المثال لا الحصر في حشد رأس المال وفاعلية توزيعه، وتوفير البيانات المالية والمعلومات عن الأسعار، وتوفير السيولة وإدارة المخاطر، ضمان حسن إدارة الشركات وتبادل التحكم فيها، إجراء معاملات التسوية والدفع، والقيام بدور الوسيط الذي يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية. وبإمكاننا تبرير التركيز على أهمية العلاقة بين التطور المالي والنمو من أنها تتبع إلى حد كبير من نوعية الهيكل المالية التي يفضل أن يتصف بها الاقتصاد ومن دور السياسات في تفعيل التطور المالي السليم.

وبالتالي فالقطاع المصرفي يلعب دوراً حيوياً في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية الناشئة بل ويتوقف تطورها على مدى مساهمته في تفعيلها وتطوره بدوره؛ لذلك فإن تنشيط هذه الأسواق في الدول النامية يمكن أن يبدأ بإجراء إصلاحات تهدف لتطويره وإدماجه أكثر في المعطيات المالية المعاصرة.

خاتمة:

إن المصارف التجارية تمثل شريانا مهما في تطور الحياة الاقتصادية في كل بلد ويقاس بها تطور الاقتصاديات النامية ومن خلال دراسة دورها في تنشيط الأسواق المالية الناشئة كأحد نتائج الرأسمالية المالية والتي فعلتها العملة المالية بأدواتها وآلياتها تم التوصل لمايلي:

- المصارف أو البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان.
- مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، ويمكن أن يكون البنك نظاما متفرعا أو مضردا.
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.
- إن أهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق نقود الودائع.
- تضطلع البنوك التجارية بوظائف تقليدية مارستها على مر عقود من الزمن تتمثل أساسا في تلقي الودائع من العملاء ومنح الائتمان، وخصم الأوراق التجارية، وتأجير الخزائن للعملاء، وتوظيف المبالغ المودعة، وتقديم الائتمان لتمويل التجارة الخارجية كما أن لها وظائف حديثة جاءت كمحصلة لتطور بيئة الأعمال الدولية كتقديم خدمات استثمارية للمتعاملين والبطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد وعمليات السمسرة.
- يصعب إيجاد تعريف محدد للأسواق المالية الناشئة إلا أنها تشترك في بعض الميزات كالحجم الصغير ودرجة تركيز عالية والتطور السريع مع قلة الكفاءة في التنظيم وضعف المنظومة القانونية وضعف استقبال للاستثمارات الأجنبية.
- يقاس أداء الأسواق المالية الناشئة بمؤشرات أهمها نشاط السوق والمؤشرات المرتبطة بالعوائد.
- يمكن للمصارف التجارية أن تنشط الأسواق المالية الناشئة من خلال ممارستها عددا من الأدوار التي تظهر في الصيرفة الاستثمارية و دعمها الشركات للتحويل لشركات مساهمة، وتدعيم سياسة الخصوصية، وإسناد القروض المصرفية، إضافة لتشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية. وإنشاء صناديق الاستثمار لتجميع

- مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمارات وحشد المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة وكفأه.
- وفي ظل هذه الأدوار التي يمكن أن تمارسها البنوك في تنشيط السوق المالي الناشئ يمكن توجيه عدد من التوصيات من أهمها مايلي:
- ضرورة توعية القائمين على المصارف التجارية بما يمكن أن يمارسوه في تفعيل السوق المالي خاصة في الدول النامية بتوعية متعامليلهم وإيجاد الآليات لتجسيد أدوارهم المذكورة آنفا.
 - الابتعاد عن المركزية في تسيير النشاط المصرفي وفتح المجال للمصارف للعمل وفق ما يخدم أهدافها ويضمن أرباحها واستمراريتها في بيئة الأعمال.
 - توجيه الاهتمام وتوعية المستثمرين بفرص الاستثمار المتاحة في كل دولة نامية خدمة لأسواقها المالية الناشئة.
 - الاعتناء بالجوانب القانونية والتنظيمية لمنح الفرصة لتطوير الأسواق المالية الناشئة.
- وتبقى عجلة التنمية لا تتوقف على المصارف التجارية والأسواق المالية الناشئة بل تتطلب سياسات واضحة تجسدها الإجراءات لتحقيق تنمية حقيقية في تلك الأسواق وفي الاقتصاديات النامية.

الهوامش

1. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن، ص: 34.
2. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص: 13-14.
3. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص: 05.
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص: 12.
5. فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008، ص: 23.
6. المرجع نفسه، ص: 25-26.
7. سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص: 211.
8. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، 2000، ص: 10.
9. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص: 211.
10. زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
11. المرجع نفسه، ص: 11.
12. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص: 208-209.
13. المرجع نفسه، ص: 212-213.
14. محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص: 14.
15. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص: 214-215.
16. المرجع نفسه، ص: 215-216.
17. المرجع نفسه، ص: 216-218.
18. المرجع نفسه، ص: 218-221.

19. زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.
20. سيتم التفصيل فيها في المحور الثالث من الدراسة.
21. عبد المعطي رضا أرشد وآخرون، الأوراق المالية، دار زهران، الأردن، 1998، ص: 12.
22. محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، صر، 2002، ص: 23.
23. AZİZ SUNJE, EMİN ÇİVİ, emerging markets: a review of conceptual frame works, 10/11/2015, On the web site: <http://www.opf.slu.cz,P:205>.
24. ¹IBID,P:205-206
25. هالة حلمي السعيد، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، بنك الكويت الصناعي، 1999، ص 26-28.
26. فتحية مزهر عبد الرضا، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 29، العراق، 2013، ص: 199-200.
27. محمد فوزي، دور القطاع المصرفي في الارتقاء بالبورصة، جريدة الشرق، 2015/11/11، على الموقع ' www.al-sharq.com
28. المرجع نفسه.